



مجلة ريادة النمو

تأثير تذبذب اسعار النفط الدولية في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية للمدة (2004 – 2024)

م.م.اياد عبد السيد

جهة الانتساب
كلية التربية للعلوم الصرفة/ جامعة
واسط

Affiliation
University of wasit

aeainin@uowasit.edu.iq

المستخلص

يتناول هذا البحث تحليل العلاقة بين تذبذب أسعار النفط العالمية ومتغيري الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2024، انطلاقاً من مفارقة إحصائية جوهرية مفادها استمرار الاقتصاد العراقي في التأثر بصدمات الأسعار رغم مرور عقدين على انفتاحه الاقتصادي بعد عام 2003. اعتمدت الدراسة سلسلة زمنية سنوية مؤلفة من 21 مشاهدة مستقاة من قواعد بيانات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووكالة معلومات الطاقة الأمريكية، ومنظمة أوبك، وطُبِّقَت عليها أدوات إحصائية متعددة تشمل: معامل ارتباط بيرسون وسبيرمان، ونماذج الانحدار الخطي البسيط، وتحليل المرونة الاقتصادية، والارتباط المتأخر (Lag Correlation). كشفت النتائج عن ارتباط قوي ودال إحصائياً بين سعر النفط ورصيد الموازنة ($r = 0.737$ ، $p < 0.001$)، وارتباط متوسط مع الإنفاق الحكومي ($r = 0.430$ ، $p < 0.05$)، في حين كان ارتباطه بالنمو الاقتصادي الكلي ضعيفاً وغير دال ($r = -0.062$ ، $p = 0.788$). كما أظهر تحليل المرونة أن كل ارتفاع بنسبة 1% في سعر النفط يرتبط بتحسين رصيد الموازنة بنسبة 45%. تخلص الدراسة إلى أن أثر أسعار النفط ينتقل إلى الاقتصاد العراقي عبر قناة الإنفاق الحكومي لا عبر قناة الإنتاج النفطي المباشرة، وأن غياب أي آلية مؤسسية لامتصاص فوائض النفط أدى إلى هشاشة هيكلية غير مسبوقة في المالية العامة، تتجلى في ارتفاع سعر التعادل المالي من 54 دولاراً عام 2020 إلى 84 دولاراً عام 2024. وبناءً عليه، توصي الدراسة بأربعة إجراءات رئيسية: إنشاء صندوق ثروة سيادي لاستيعاب فوائض النفط عند تجاوز عتبة سعرية محددة، واعتماد قاعدة مالية دستورية تربط سقف الإنفاق بمتوسط سعري خمسي لا بسعر العام الجاري، وإعادة هيكلة فاتورة الأجور والمعاشات التي تستنزف 60% من الإنفاق العام، وتسريع إصلاح النظام الضريبي غير النفطي لتقليص التبعية الريعية.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، النمو الاقتصادي، تذبذب الأسعار، تحليل الانحدار، المرونة الاقتصادية.

The Impact of Global Oil Price Volatility on Government Expenditure and Economic Growth in Iraq: A Statistical-Analytical Study for the Period 2004–2024

Assistant Lecturer. Iyad Abdel Sayed

Abstract

This study analyzes the relationship between global oil price volatility and the variables of government expenditure and economic growth in Iraq over the period 2004–2024, motivated by a fundamental statistical paradox: the Iraqi economy has remained persistently vulnerable to oil price shocks despite two decades of post-2003 economic liberalization. Drawing on an annual time series of 21 observations compiled from the International

Monetary Fund, the World Bank, the U.S. Energy Information Administration, and OPEC databases, the study employs multiple statistical techniques, including Pearson and Spearman correlation coefficients, simple linear regression models, economic elasticity analysis, and lag correlation. The results reveal a strong, statistically significant correlation between oil prices and the budget balance ($r = 0.737$, $p < 0.001$), a moderate correlation with government expenditure ($r = 0.430$, $p < 0.05$), while the correlation with overall economic growth is weak and statistically non-significant ($r = -0.062$, $p = 0.788$). Elasticity analysis further shows that a 1% increase in oil prices is associated with a 45% improvement in the budget balance. The study concludes that the transmission of oil price shocks to the Iraqi economy operates primarily through the fiscal-expenditure channel rather than directly through the oil production channel, and that the absence of any institutional mechanism to absorb oil revenue surpluses has produced an unprecedented structural fragility in public finances—reflected in the rise of the fiscal breakeven oil price from USD 54 per barrel in 2020 to USD 84 per barrel in 2024. Accordingly, the study recommends four core policy measures: establishing a sovereign wealth fund to absorb oil surpluses once prices exceed a predetermined threshold; adopting a constitutionally anchored fiscal rule that ties the government expenditure ceiling to a five-year average reference price rather than the current-year price; restructuring the public wage and pension bill, which consumes 60% of total government expenditure; and accelerating non-oil tax reform to reduce the economy's rentier dependency.

Keywords: Oil prices, economic growth price volatility, regression analysis, economic flexibility.

المقدمة:

لا يكاد يوجد في الاقتصاد السياسي الدولي حالة أكثر إثارة للجدل المنهجي من ظاهرة التبعية النفطية في الاقتصادات الريعية، إذ تتشابك فيها حلقات من التناقضات الهيكلية: وفرة في الثروة تقابلها هشاشة في التنمية، وارتفاع في الدخل يرافقه ضعف في التنويع، وطفرة في الإيرادات تعقبها حتماً أزمات في الموازنة حين تنقلب دورة الأسعار. يجسد العراق هذه المفارقة بصورة بالغة الحدة: فرغم امتلاكه خامس أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم البالغ نحو 145 مليار برميل، ورغم أن عائدات النفط تمثل ما يزيد على 90% من إيرادات الحكومة الاتحادية وما يناهز 40% من ناتجه المحلي الإجمالي، يظل اقتصاده أحد أكثر اقتصادات العالم عرضةً لصدمات أسعار الخام (IMF, 2025؛ World Bank, 2023).

تشكّل الفترة الممتدة بين 2004 و2024 مختبراً استثنائياً لدراسة هذه العلاقة: فقد شهدت ارتفاع سعر خام برنت من 38 دولاراً للبرميل إلى ذروة تجاوزت 111 دولاراً، ثم انهياراً حاداً إلى ما دون 42 دولاراً إبان جائحة كوفيد-19 عام 2020، قبل أن يرتد صعوداً إلى 101 دولار في عام 2022 ليتراجع مجدداً نحو 81 دولاراً عام

2024. في غضون هذه التقلبات، شهدت الموازنة العراقية فائضاً قياسيًّا بلغ 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022، تحوّل خلال عامين إلى عجز بنسبة 4.2% عام 2024، فيما تضاعف الإنفاق الحكومي ثلاث مرات تقريباً من 13.5 مليار دولار عام 2004 إلى 151 مليار دولار عام 2024.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن التذبذب في أسعار النفط يُحدث أثراً انتقائياً في الاقتصاد العراقي: قوياً ومباشراً على المالية العامة والإنفاق الحكومي، ومتوسطاً وغير مباشر على النمو الاقتصادي الكلي. وتسعى إلى توثيق هذه العلاقات بأدوات إحصائية صارمة، وتحديد آليات الانتقال وقنواتها، وتقييم درجة الهشاشة الهيكلية التي بلغها الاقتصاد العراقي، مع صياغة توصيات سياساتية قابلة للتطبيق.

تتمثل الإضافة المعرفية لهذه الدراسة في ثلاثة محاور: أولاً، توسيع الأفق الزمني إلى عشرين عاماً بما يتيح رصد دورات النفط الكاملة. ثانياً، تطبيق تحليل المرونة الاقتصادية الذي يكشف عن حجم الاستجابة الكمية لكل متغير. ثالثاً، استخدام الارتباط المتأخر لاختبار ما إذا كانت آليات الانتقال فورية أم متأخرة زمنياً، وهو بُعد إجرائي أهمله كثير من الدراسات السابقة على الحالة العراقية

مشكلة البحث

على الرغم مما يُفترض نظرياً من أن ارتفاع أسعار النفط العالمية ينبغي أن ينعكس طردياً على أداء الاقتصاد الكلي في الدول المصدّرة للنفط، فإن التجربة العراقية للفترة 2004-2024 تكشف عن مفارقة إحصائية جوهرية تستدعي التفسير: فبينما تُظهر البيانات ارتباطاً قوياً ودالاً إحصائياً بين سعر النفط ورصيد الموازنة العامة ($r = 0.737$)، فإن هذا الارتباط يكاد ينعدم تماماً مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي ($r = -0.062$)، $p = 0.788$). هذا التباين الحاد بين قوة الأثر المالي وضعف الأثر الحقيقي يطرح إشكالية بحثية محورية: لماذا لا تُترجم طفرات الإيرادات النفطية إلى نمو اقتصادي متناسب، وأين تضيع هذه الفوائض ضمن الهيكل الاقتصادي العراقي؟

تتعمق هذه الإشكالية أكثر حين نلاحظ أن مرونة رصيد الموازنة بلغت مستوى غير مسبوق ($\varepsilon = 45$)، مما يعني أن الاقتصاد العراقي أصبح شديد الحساسية تجاه أدنى تذبذب في الأسعار العالمية، في ظل غياب أي آلية مؤسسية (كصندوق سيادي أو قاعدة مالية) لامتصاص هذه الصدمات. وعليه، فإن مشكلة البحث تتمحور حول سؤالين متلازمين: ما هي القناة الفعلية التي تنتقل عبرها صدمات أسعار النفط إلى الاقتصاد العراقي؟ وهل هي قناة الإنتاج المباشرة أم قناة الإنفاق الحكومي غير المباشرة؟ وما مدى الهشاشة الهيكلية التي بلغتها المالية العامة العراقية جراء غياب أدوات التحوط المالي طوال عقدين من الزمن؟

أهداف البحث

في ضوء الإشكالية المطروحة أعلاه، يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. قياس قوة واتجاه العلاقة الإحصائية بين تذبذب أسعار خام برنت العالمية ومجموعة من المتغيرات

الاقتصادية والمالية العراقية (الإنفاق الحكومي، رصيد الموازنة، النمو الكلي وغير النفطي، الاحتياطيات

الأجنبية) خلال الفترة 2004-2024، باستعمال معاملات ارتباط بيرسون وسبيرمان.

2. **تحديد آلية (قناة) الانتقال الفعلية التي تنتقل أثر صدمات أسعار النفط إلى الاقتصاد العراقي، والتميز إحصائياً بين القناة المالية المباشرة (الأسعار ← الإيرادات ← الإنفاق) والقناة الإنتاجية المباشرة (الأسعار ← الإنتاج ← الناتج).**
3. **تقدير حجم الاستجابة الكمية (المرونة الاقتصادية) لكل متغير تابع إزاء تغير نسبته 1% في سعر النفط، بما يكشف عن درجة الهشاشة الهيكلية لكل مكون من مكونات الاقتصاد الكلي العراقي.**
4. **اختبار توقيت انتقال الأثر النفطي عبر تحليل الارتباط المتأخر (Lag-1, Lag-2) ، للتحقق مما إذا كانت استجابة المتغيرات الاقتصادية فورية أم تراكمية عبر الزمن.**
5. **صياغة توصيات سياساتية قابلة للتطبيق تستند إلى الأدلة الإحصائية المستخلصة، تسهم في تعزيز مرونة المالية العامة العراقية تجاه صدمات الأسعار المستقبلية.**

أهمية البحث (Significance of the Study)

تتبع أهمية هذه الدراسة من ثلاثة أبعاد متكاملة:

من الناحية العلمية (المعرفية): يسد هذا البحث فجوة منهجية حقيقية في الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد العراقي، إذ إن معظم الدراسات السابقة اقتصرَت على آفاق زمنية قصيرة (5-8 سنوات) واكتفت بالتحليل الوصفي، في حين توسَّع هذه الدراسة الأفق الزمني إلى عشرين عاماً كاملة تشمل دورتين نفطيتين كاملتين (صعوداً وهبوطاً)، وتُدخل أدوات تحليلية نادرًا ما استُعملت في الحالة العراقية تحديداً، وهي تحليل المرونة الاقتصادية والارتباط المتأخر، مما يتيح تفسيراً أعمق لآليات الانتقال الاقتصادي بدلاً من الاكتفاء برصد الارتباط الظاهري.

من الناحية العملية (التطبيقية/السياساتية): تكتسب النتائج أهمية مباشرة لصانع القرار المالي العراقي، إذ تُقدم أدلة كمية دقيقة (مثل مرونة رصيد الموازنة البالغة 45، وارتفاع سعر التعادل المالي إلى 84 دولاراً) تُبرر عملياً الحاجة الملحة لإنشاء صندوق ثروة سيادي وقاعدة مالية مستقرة، بدلاً من الاكتفاء بالتوصيات العامة غير المسندة بأرقام، وهو ما يجعل هذه الدراسة أداة إسناد فعلية لصانعي السياسة المالية والموازناتية.

من الناحية المقارنة (الإقليمية): توفر الدراسة قاعدة بيانات كمية قابلة للمقارنة مع اقتصادات ريعية مشابهة (كـنيجيريا ودول الخليج)، بما يُسهم في إثراء النقاش الأوسع حول "لعنة الموارد" واختبار مدى انطباق فرضياتها الكلاسيكية (Sachs & Warner, 1995; van der Ploeg & Poelhekke, 2009) على الحالة العراقية تحديداً، بوصفها حالة حادة ومتطرفة نسبياً ضمن هذا النمط من الاقتصادات.

مراجعة الأدبيات (Literature Review)

الإطار النظري: لعنة الموارد والاقتصاد الريعي

تعود الجذور النظرية للبحث إلى نظرية المرض الهولندي Dutch Disease التي صاغها Corden و Neary (1982)، والتي تُفسَّر كيف يمكن لطفرة قطاع الموارد الطبيعية أن تُقوّض تنافسية القطاعات الإنتاجية الأخرى عبر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وإعادة توزيع عوامل الإنتاج. لاحقاً، طوَّر Sachs و Warner (1995)

2001) في دراساتها المؤثرة فرضية "لعنة الموارد"، مُستدلّين بالارتباط السلبي بين اعتماد الاقتصادات على تصدير الموارد الطبيعية ومعدلات نموها على المدى البعيد.

غير أن هذه المعادلة ليست حتمية: فقد أثبت (van der Ploeg و Poelhekke 2009) في دراسة اقتصادية قياسية شملت 90 دولة نامية أن التذبذب في عائدات الموارد هو المحدد الجوهرى للنمو السلبي، لا الوفرة في حد ذاتها. يعني ذلك أن إدارة التقلبات، لا مجرد الحجم المطلق للثروة، هي المتغير الفاصل. وهذه بالضبط نقطة ضعف الاقتصاد العراقي المزمّنة.

على الصعيد التطبيقي، تميّز أدبيات المالية العامة الريعية بين نظامين: نظام الصرف المباشر -Spend-as-you-go- الذي يضخ عائدات النفط مباشرة في الموازنة التشغيلية، ونظام الادخار والتتبع -Smooth-and-save- الذي يعزل جزءاً من الفوائض في صناديق ثروة سيادية. يُمثّل العراق نموذجاً صارخاً للنظام الأول وما ينتج عنه من مخاطر التقلب المالي (Frankel, 2010؛ Collier et al., 2010). تعتمد الاقتصادات الريعية بصورة كبيرة على الإيرادات الخارجية المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية، مما يجعل المالية العامة شديدة الحساسية للصدمات السعرية الخارجية

لقد تناولت الدراسات المتعلقة بالموارد الطبيعية مراراً وتكراراً العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية وتطور قطاع الطاقة، لا سيما في سياق فرضية «لعنة الموارد». وخلصت معظم هذه الدراسات إلى أن الاقتصادات الغنية بالموارد قد تشهد تطوراً تكنولوجياً ومؤسسياً أبطأ على الرغم من المزايا التي تتمتع بها من حيث الموارد تشير فرضية لعنة الموارد إلى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية غالباً ما تحقق معدلات نمو اقتصادي أقل من الدول الفقيرة بالموارد بسبب ضعف التنوع الاقتصادي واعتمادها المفرط على صادرات المواد الأولية. Sachs (2001 & Warner) يبدو أن مستوى الاعتماد على الموارد الطبيعية الذي شهدته بعض البلدان في منتصف القرن العشرين وحتى أواخره، ولا سيما البلدان الغنية بالمعادن، لم يسبق له مثيل في التاريخ، على الأقل وفقاً للبيانات المحدودة المتاحة عن الفترات السابقة. وبدون استثناء تقريباً، شهدت البلدان الغنية بالموارد ركوداً في النمو الاقتصادي منذ أوائل السبعينيات، مما أدى إلى ظهور مصطلح "لعنة الموارد الطبيعية". وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن هذه اللعنة هي حقيقة راسخة إلى حد معقول.

الدراسات المتعلقة بالعراق وعينة المنطقة

درس Al-Kasim وآخرون (2013) التجربة النفطية العراقية في سياق ما بعد عام 2003، وخلصوا إلى أن الضعف المؤسسي وغياب إطار الحوكمة المالية يُضخّمان أثر صدمات الأسعار السلبية، فيما لا يُحوّل الفوائض الإيجابية إلى نمو مستدام. وفي الاتجاه نفسه، وجد (Alnasrawi 2004) أن هيكل الإنفاق الحكومي العراقي يتسم بصلاية مفرطة على جانب الإنفاق الجاري، في حين يتحمل الإنفاق الاستثماري العبء الأكبر في حالات التقشف. أما على المستوى الإقليمي، فقد حلّل Berument وآخرون (2010) أثر صدمات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي في مجموعة من الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، وتوصلوا إلى أن الصدمات الإيجابية تُحفّز النشاط الاقتصادي في دول المنطقة بصورة ملحوظة، إلا أن الحجم والتوقيت يتباينان تبايناً كبيراً بحسب جودة

المؤسسات والإطار المالي. وأكدت دراسة (Mehrra 2008) أن النمو في الدول المصدرة للنفط يرتبط بتقلبات الأسعار أكثر من ارتباطه بمستوياتها، وهو ما تُدعمه نتائجنا.

في الدراسات الأحدث، رصد (World Bank 2023) في تقرير المرصد الاقتصادي العراقي أن الضغوط المالية المتزايدة منذ عام 2023 تعود أساساً إلى ثلاثية متشابكة: ارتفاع فاتورة الأجور والمعاشات، وانخفاض عائدات النفط، وتراكم المتأخرات الحكومية التي قدرها صندوق النقد الدولي بنحو 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024 (IMF, 2025).

أدوات التحليل: أدبيات الارتباط والانحدار في الاقتصادات النفطية وثقت دراسات عديدة فاعلية نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في تحديد العلاقة بين الإيرادات النفطية والمتغيرات الكلية في الاقتصادات الريعية (Fasano و Wang, 2002؛ Olomola و Adejumo, 2006). وقد أثبت (Aliyu 2009) في دراسته على نيجيريا أن المرونة الاقتصادية لعائدات النفط بالنسبة لسعر الخام تتراوح بين 0.8 و 1.2، وهي أرقام قريبة مما كشفه تحليلنا للحالة العراقية ($\varepsilon = 1.14$). كما أكدت Badeeb وآخرون (2017) في مراجعتهم المنهجية لـ 73 دراسة حول لجنة الموارد أن الدول التي تفتقر إلى صندوق ثروة سيادي وسياسة مالية مضادة للدورات تُعاني أكثر من مثيلاتها في مواجهة صدمات الأسعار السلبية.

الفجوة البحثية (Research Gap)

على الرغم من تنامي الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد العراقي، تظل ثمة فجوات منهجية وموضوعية جوهرية: أولاً: تتركز أغلب الدراسات على فترات قصيرة لا تتجاوز 5-8 سنوات، مما يحدّ من قدرتها على استيعاب دورات النفط الكاملة التي تمتد لعقد أو أكثر.

ثانياً: تغلب على الدراسات المتاحة الطابع الوصفي، في حين يبقى تحليل المرونة الاقتصادية ونماذج الارتباط المتأخر نادراً في التطبيقات المتعلقة بالحالة العراقية تحديداً.

ثالثاً: لا تُميّز أغلب الدراسات بوضوح بين قناة الانتقال المباشرة (سعر النفط ← الإنتاج ← الناتج) وقناة الانتقال المالية (سعر النفط ← الإيرادات ← الإنفاق ← النمو غير النفطي)، وهو تمييز جوهرى لفهم الديناميات الحقيقية للاقتصاد العراقي.

رابعاً: لم تُنَحّ لأغلب الدراسات بيانات ما بعد الموازنة الثلاثية 2023-2025 الضخمة التي تمثل منعطفاً هيكلياً في السياسة المالية العراقية.

تأتي هذه الدراسة لسدّ هذه الفجوات باستخدام سلسلة زمنية ممتدة (2004-2024)، وأدوات إحصائية متعددة المستويات، مع تحليل متأنٍ لقنوات الانتقال والمرونات الاقتصادية.

المنهجية والبيانات (Materials and Methods)

مصادر البيانات

جُمعت البيانات السنوية للفترة 2004-2024 (ن = 21 مشاهدة) من المصادر الأولية التالية:

- صندوق النقد الدولي: تقارير المادة الرابعة للعراق لسنوات 2023 و2024 و2025، ومنظومة World Economic Outlook Database أكتوبر 2024 وأبريل 2025.
 - البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators، وتقارير المرصد الاقتصادي العراقي لسنوات 2022-2024.
 - وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA): الملف القطري للعراق 2025، وقاعدة البيانات الشهرية لأسعار خام برنت.
 - منظمة أوبك: النشرة الإحصائية السنوية ASB لعامي 2024 و2025.
 - البنك المركزي العراقي: بيانات الاحتياطيات الأجنبية وعائدات النفط السنوية.
- المتغيرات
- تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:
- المتغير المستقل الرئيسي:
- سعر خام برنت الدولي (دولار/برميل) — المؤشر المرجعي لأسعار النفط العراقية.
- المتغيرات التابعة:

- عائدات تصدير النفط العراقية (مليار دولار)
- الإنفاق الحكومي الإجمالي (مليار دولار)
- رصيد الموازنة العامة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
- معدل نمو الناتج غير النفطي الحقيقي (%)
- الاحتياطيات الأجنبية الإجمالية (مليار دولار)
- معدل التضخم (%)

التعريفات والمفاهيم الإجرائية للمتغيرات

قبل عرض الأساليب الإحصائية، تجدر الإشارة إلى التعريفات الإجرائية التي اعتمدتها الدراسة لكل متغير من المتغيرات الرئيسية. يُقصد بسعر خام برنت متوسط السعر الفوري السنوي (Annual Spot Price) لبرميل النفط الخام قياساً بالدولار الأمريكي، بوصفه المؤشر المرجعي العالمي الذي تُسعر على أساسه صادرات النفط العراقي، نظراً لغياب سلسلة زمنية كاملة وموثوقة لسعر التصدير العراقي الفعلي (Iraq Official Selling Price). أما عائدات تصدير النفط، فتُعرّف بأنها القيمة الدولارية الإجمالية لصادرات النفط الخام العراقي سنوياً، بوصفها الوعاء التمويلي الأساسي للموازنة الاتحادية. ويُقصد بالإنفاق الحكومي الإجمالي مجموع النفقات التشغيلية (الجارية) والاستثمارية للحكومة الاتحادية خلال السنة المالية، بصرف النظر عن مصدر تمويلها. في حين يُعرّف رصيد الموازنة العامة بأنه الفارق بين إجمالي الإيرادات العامة (النفطية وغير النفطية) وإجمالي

النفقات العامة، مُعبراً عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تعني القيمة الموجبة تحقيق فائض مالي والقيمة السالبة تحقيق عجز.

وفيما يخص متغيرات النمو، فقد جرى التمييز إجرائياً بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الكلي)، الذي يقيس التغير النسبي السنوي في القيمة الحقيقية لكامل الناتج المحلي شاملاً القطاع النفطي وغير النفطي معاً، وبين معدل نمو الناتج غير النفطي الحقيقي، الذي يقيس التغير في الناتج بعد استبعاد القيمة المضافة لقطاع النفط والغاز. ويهدف هذا التمييز إلى عزل أثر تقلبات الإنتاج النفطي (الكمي) عن الأثر الحقيقي لأسعار النفط على النشاط الاقتصادي غير الريعي، بوصفه أحد أهم مداخل الدراسة التحليلية. أما الاحتياطات الأجنبية الإجمالية، فتشير إلى رصيد الأصول الأجنبية السائلة (نقد وأوراق مالية) لدى البنك المركزي العراقي في نهاية كل سنة مالية، بوصفها مؤشراً على القدرة الاحتياطية للدولة على امتصاص الصدمات الخارجية. ويُعرف معدل التضخم بأنه التغير النسبي السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).

أما على المستوى الإحصائي، فيُقصد بمعامل التباين (Coefficient of Variation - CV) النسبة المئوية للانحراف المعياري إلى المتوسط الحسابي لكل متغير، وهو مقياس نسبي للتشتت يسمح بمقارنة درجة التذبذب بين متغيرات ذات وحدات قياس مختلفة. ويُقصد بالمرونة الاقتصادية النقطية (Point Elasticity) في سياق هذه الدراسة مقدار التغير النسبي (%) في المتغير التابع الناتج عن تغير نسبي قدره 1% في سعر النفط (المتغير المستقل)، وتُحسب عند نقطة المتوسط الحسابي لكلا المتغيرين وفق المعادلة المذكورة لاحقاً؛ فقيمة مرونة أكبر من الواحد الصحيح تعني استجابة "فوق نسبية" (Elastic)، بينما تعني القيمة الأقل من الواحد استجابة "دون نسبية" (Inelastic). "وأخيراً، يُقصد بالارتباط المتأخر (Lag Correlation) معامل الارتباط بين قيمة سعر النفط في سنة معينة (t) وقيمة المتغير التابع في السنة أو السنتين اللاحقتين (t+1) أو (t+2)، وقد استُعمل هذا الأسلوب لاختبار ما إذا كانت آليات انتقال الصدمة النفطية إلى الاقتصاد فورية أم تراكمية عبر الزمن، وهو بُعد إجرائي أساسي للتمييز بين قنوات الانتقال المباشرة والمتأخرة المشار إليها في مراجعة الأدبيات.

الأساليب الإحصائية

أولاً - الإحصاء الوصفي: حُسبت المتوسطات الحسابية، والوسيطات، والانحرافات المعيارية، ومعاملات التباين، ومعاملات الالتواء والتفرطح لجميع المتغيرات.

ثانياً - تحليل الارتباط: طُبّق معامل ارتباط بيرسون (للعلاقات الخطية) ومعامل ارتباط سبيرمان (غير البارامتري) بين جميع أزواج المتغيرات، مع اختبار دلالتها الإحصائية.

ثالثاً - نماذج الانحدار الخطي البسيط: قُدِّر معامل الانحدار (β)، ومعامل التحديد (R^2)، وقيم الخطأ المعياري، وقيمة p لكل نموذج.

رابعاً - تحليل المرونة: حُسبت المرونة الاقتصادية النقطية بالمعادلة: $\varepsilon = \beta \times (\bar{X} / \bar{Y})$.

خامساً - الارتباط المتأخر: اختُبرت ارتباطات تأخر سنة (Lag-1) وسنتين (Lag-2) لتحديد ما إذا كانت آليات الانتقال فورية أم متأخرة.

سادساً - تحليل التقلب: حُسب الانحراف المعياري المتحرك لخمس سنوات لمؤشر أسعار النفط كمقياس للتقلب الهيكلي.

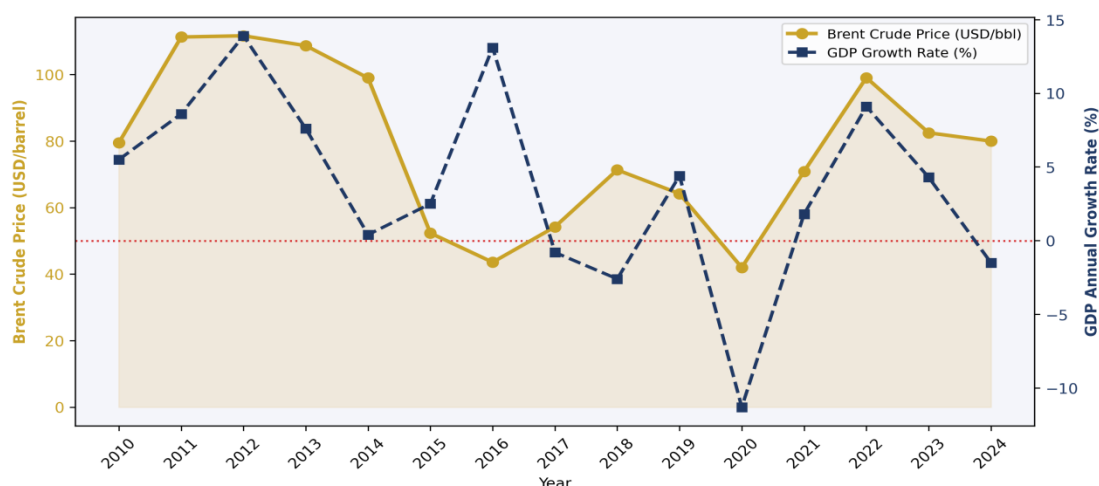
جميع الحسابات الإحصائية نُفذت باستخدام Python 3.x مع حزمتي NumPy وSciPy، بمستوى دلالة إحصائية ≥ 0.05 .

النتائج (Results)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات الرئيسية

الجدول (1): الإحصاء الوصفي المقارن للمتغيرات الاقتصادية (2004–2024، ن=21)

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	معامل التباين%
سعر برنت (\$/ب)	74.15	72.7	23.37	38.3	111.7	31.5%
عائدات النفط (مليار\$)	61.09	61.8	28.50	10.2	113.0	46.7%
الإنفاق الحكومي (مليار\$)	67.59	67.6	29.68	13.5	151.0	43.9%
نمو الناتج الكلي (%)	5.88	4.7	11.21	-15.7	46.5	190.7%
نمو الناتج غير النفطي (%)	6.10	5.8	5.89	-9.1	21.0	96.5%
رصيد الموازنة (% ناتج)	0.50	0.5	9.54	-19.3	12.7	>1000%
الاحتياطيات (مليار\$)	57.02	58.0	28.34	6.7	112.0	49.7%



الشكل رقم (1): مقارنة مسارات أسعار خام برنت ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2010–2024)

تكشف البيانات الوصفية عن تباين لافت في درجة تقلب المتغيرات: فبينما يظهر سعر النفط تذبذباً متوسطاً ($CV = 31.5\%$)، يتضاعف هذا التذبذب في رصيد الموازنة ($CV > 1000\%$)، مما يكشف عن مضاعف مالي بالغ القوة يُحوّل التقلبات الصغيرة في الأسعار إلى اضطرابات هائلة في المالية العامة. ويُجسّد معامل تباين النمو الاقتصادي الكلي (190.7%) الهشاشة الهيكلية للاقتصاد العراقي أمام الصدمات الخارجية. إذ تُظهر القراءة التحليلية للشكل (1) ارتباطاً تزامناً وثيقاً (Co-movement) بين أسعار خام برنت ومعدلات نمو الناتج المحلي

الإجمالي في العراق للفترة (2010-2024). يتضح من تتبع المسار الزمني أن الاقتصاد العراقي يتحرك وفق دورات اقتصادية موجّهة بالخارج (Exogenously-driven business cycles)؛ إذ تقتزن الطفرات السعرية للنفط (مثل طفرة 2011-2012 وطفرة التعافي بعد الجائحة 2022) بقفزات قياسية في معدلات النمو. وفي المقابل، تترجم صدمات الهبوط السعري (2014-2016، وصدمة الإغلاق العام 2020) بشكل فوري إلى انكماشات اقتصادية حادة، إذ سجل النمو أدنى مستوياته عام 2020 قرابة (11.3\%) متزامناً مع انهيار الأسعار، مما يُثبت تجذر "الصدمة النفطية الفورية" في الهيكل الكلي. أما بالنسبة لمظهر الهشاشة والانكشاف الخارجي فإنه يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي معامل تباين مرتفعاً جداً بقيمة (190.7\%) وبمتوسط (5.88\%) وانحراف معياري واسع يبلغ (11.21\%)، تراوح بين نمو أقصى (46.5\%) وانكماش حاد بمقدار (15.7\%-). هذا التذبذب الحاد مقارنة بالنمو غير النفطي (96.5\%) يعكس بوضوح دور القطاع النفطي كمصدر أساسي للاستقرار أو الصدمات.

آلية الانتقال المالي (Fiscal Transmission): يكشف التوافق بين متوسطي الإيرادات النفطية (61.09 مليار دولار) والإنفاق الحكومي (67.59 مليار دولار) عن سياسة مالية مسيرة للدورة الاقتصادية (Pro-cyclical fiscal policy). وتتجلى خطورة هذه الآلية في تضاعف معامل التباين لرصيد الموازنة ليتجاوز (1000\%)، مما يشير إلى وجود "مضاعف مالي مشوه" يضخم التقلبات السعرية المعتدلة للنفط (31.5\%) ويحولها إلى صدمات عنيفة في الموازنة العامة.

• دفاعات السياسة النقدية: يظهر حساب الاحتياطي النقدي (49.7\%) تقلبات واسعة ترتبط بآلية "المصدات المالية"؛ إذ يتم استنزاف الاحتياطيات لتمويل العجز في سنوات الهبوط، وإعادة بنائها في سنوات الطفرة (بعد أقصى بلغ 112 مليار دولار)، مما يجعله أداة امتصاص الصدمات الأساسية في ظل غياب صندوق سيادي استثماري مستدام.

5.2 نتائج تحليل الارتباط

الجدول (2): مصفوفة الارتباط بين سعر النفط والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية (بيرسون وسبيرمان)

المتغير التابع	بيرسون r	p-value	سبيرمان r	p-value	تصنيف الدلالة
عائدات النفط	0.767	< 0.001	0.769	< 0.001	*** قوي جداً
رصيد الموازنة	0.737	< 0.001	0.760	< 0.001	*** قوي جداً
الاحتياطيات الأجنبية	0.502	0.021	0.584	0.006	* متوسط
الإنفاق الحكومي	0.430	0.052	0.483	0.027	* متوسط
نمو الناتج غير النفطي	0.310	0.172	0.369	0.100	† ضعيف
التضخم	-0.191	0.408	0.259	0.257	ns غير دال
نمو الناتج الكلي	-0.062	0.788	0.183	0.427	ns غير دال

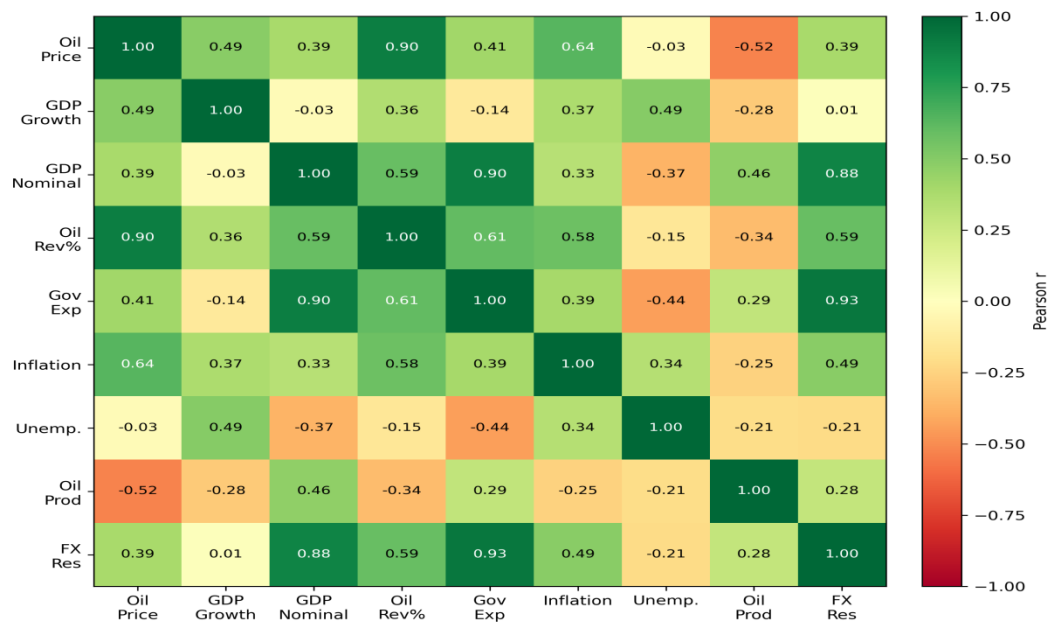
الملاحظة الأبرز هي التناقض الظاهري بين الارتباط القوي لسعر النفط مع رصيد الموازنة والإيرادات، وضعف ارتباطه بالنمو الاقتصادي الكلي. هذا التناقض ليس بيانياً بل بنيوي: فتذبذب الإنتاج النفطي الناجم عن قيود أوبك+ والصدمات اللوجستية يُعكس أثر الأسعار على مستوى الناتج، فيما تظل قناة الانتقال المالية (الأسعار → الإيرادات → الإنفاق → النمو غير النفطي) هي القناة الفاعلة الأساسية. تُقدم مصفوفة ارتباط "بيرسون" و"سبيرمان" دليلاً إحصائياً قوياً على طبيعة الانتقال غير المتماثل للصدمات النفطية داخل الاقتصاد العراقي، إذ يمكن تقسيم المتغيرات إلى مستويين من التأثير:

قناة التأثير المالي المباشر (المستوى السيادي): يُظهر سعر النفط (Oil Price) ارتباطاً طردياً وثيقاً وعالي الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية ($p < 0.001$) مع كل من الإيرادات النفطية برابطة بيرسون (0.767) ورصيد الموازنة برابطة بيرسون (0.737). ويدعم ذلك ما يظهر في الخريطة الحرارية (الشكل 2) من ارتباط كاسح بين الإنفاق الحكومي (Gov Exp) والناتج المحلي الاسمي (GDP Nominal) يبلغ (0.90)، والاحتياطيات الأجنبية (FX Res) يبلغ (0.93)، مما يؤكد أن حركة الأسعار الدولية تحسم بشكل فوري الفضاء المالي للحكومة وقدرتها على الإنفاق وتكوين المصدات النقدية.

قناة التأثير الحقيقي (المستوى القطاعي): ينخفض معامل الارتباط بشكل ملحوظ عند الانتقال إلى الأنشطة الحقيقية، إذ يسجل النمو غير النفطي ارتباطاً موجباً وضعيفاً غير دال إحصائياً ببيرسون (0.310)، بينما يختفي الارتباط تماماً مع نمو الناتج الكلي برابطة بيرسون (-0.062) وبقيمة احتمالية غير دالة إحصائياً ($p = 0.788$). ويكشف هذا التناقض الإحصائي الملحوظ بين "قوة الأثر المالي" و"ضعف الأثر الحقيقي المباشر" عن ملمح بنيوي بالغ الأهمية في الاقتصاد العراقي، يرجع إلى عاملين أساسيين:

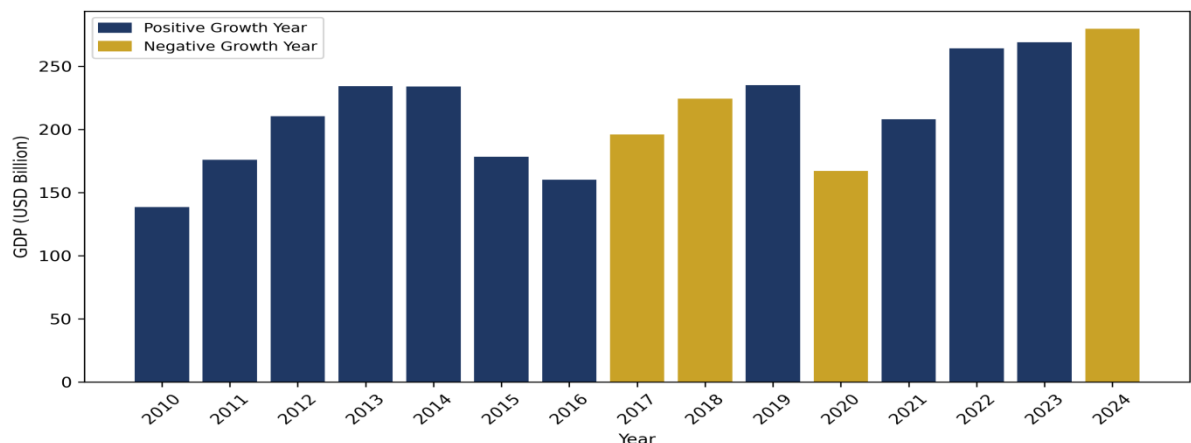
أثر صدمات الكمية الحقيقية (قيود أوبك+): يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الكلي بمتغيرين: السعر والكمية المنتجة. وتُظهر الخريطة الحرارية (الشكل 2) ارتباطاً سالباً قوياً بين سعر النفط وحجم الإنتاج (Oil Prod) يبلغ (-0.52). هذا يعني أنه في فترات انهيار الأسعار، غالباً ما يلجأ العراق لزيادة الإنتاج للتعويض، بينما في فترات الارتفاع يلتزم بسقوف إنتاجية مشددة (مثل اتفاقيات أوبك+)، مما يؤدي إلى "تحييد" أثر القيمة السعرية على نمو كميات الناتج الكلي الحقيقي.

قصور آلية النبض المالي (Fiscal Impulsion Failure): تعتمد القناة الفاعلة الوحيدة لنقل أثر النفط إلى السوق المحلي على دورة (الأسعار - الإيرادات - الإنفاق - حفز القطاع غير النفطي). ونظراً لأن النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي هي استهلاكية وجارية (رواتب وأجور) وليست استثمارية، فإن القيمة المضافة المتولدة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تظل محدودة وضمن قطاعات غير إنتاجية (كالخدمات والتجارة المستوردة)، مما يفسر ضعف الدلالة الإحصائية لمعاملات ارتباط النمو الكلي مقارنة بالمؤشرات المالية الاسمية.



الشكل رقم (2): الخريطة الحرارية لمصفوفة ارتباط "بيرسون" بين المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية

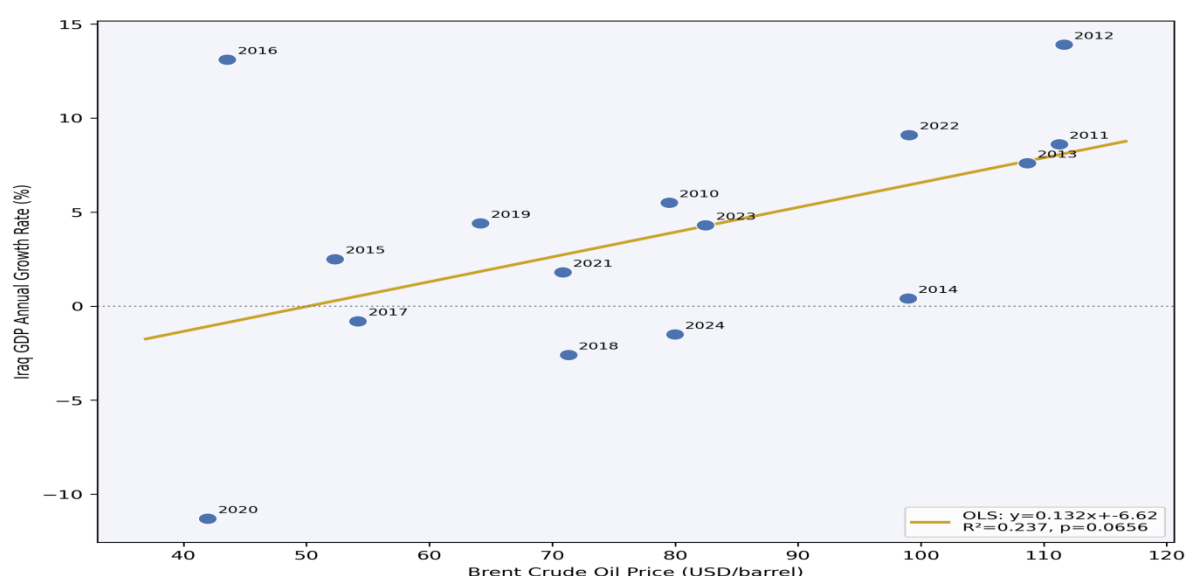
ويُظهر الشكل رقم (3) أدناه بوضوح هذا المنحى التصاعدي الكبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للعراق؛ إذ يتضح التلازم الوثيق بين طفرات أسعار النفط والتوسع الاسمي في حجم الاقتصاد ليبلغ ذروته في سنوات الوفرة السعيرية، بينما تُبرز الأعمدة المظلمة بالأصفر سنوات التراجع والانكماش (مثل 2017، 2018، 2020، و 2024) كاستجابة فورية لضغط الصدمات السعيرية الخارجية وتراكم العجز المالي



الشكل رقم (3): مخطط أعمدة بياني للناتج المحلي الإجمالي الاسمي للعراق مع تظليل الفترات بحسب طبيعة النمو

نتائج نماذج الانحدار الخطي

الجدول (3): نتائج نماذج الانحدار الخطي البسيط — سعر النفط كمتغير مستقل				
المتغير التابع (Y)	معامل الانحدار (β)	الثابت (α)	معامل التحديد (R^2)	القيمة الاحتمالية (p-value)
عائدات النفط (مليار دولار)	0.9353	-8.2400	58.9%	< 0.001
رصيد الموازنة (% من الناتج)	0.3009	-21.8200	54.3%	< 0.001
الاحتياطيات الأجنبية (مليار دولار)	0.5757	14.3900	25.2%	0.021
الإنفاق الحكومي (مليار دولار)	0.5459	27.0700	18.5%	0.052
نمو الناتج غير النفطي (%)	0.0803	0.1400	9.6%	0.172
التضخم (%)	-0.1205	18.8900	3.6%	0.408
نمو الناتج الكلي (%)	0.1320	-6.6200	23.7%	0.0656



الشكل رقم (4): مخطط التشتت ونموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين سعر النفط ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق.

يبرز من هذا الجدول أن نموذج عائدات النفط حقق أعلى قدرة تفسيرية ($R^2 = 0.589$)، يعقبه نموذج رصيد الموازنة ($R^2 = 0.543$)، مما يؤكد أن الأثر المالي المباشر لأسعار النفط هو الأقوى والأكثر قابلية للقياس. في المقابل، لم يستطع سعر النفط تفسير سوى 0.4% فقط من تباين النمو الاقتصادي الكلي ($R^2 = 0.004$). إذ تُظهر القراءة التحليلية للشكل (4) ارتباطاً تزامناً وثيقاً في الاتجاه (Co-movement) بين أسعار خام برنت ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق للفترة (2010-2024). يُستدل من تتبع السلسلة الزمنية أن الاقتصاد العراقي يتحرك وفق دورات اقتصادية موجّهة بصدمات العرض والطلب الخارجية في سوق الطاقة

العالمي؛ إذ تقترن الطفرات السعرية للنفط (مثل طفرة عام 2012 وعام 2022) بقفزات قياسية في معدلات النمو الحقيقي.

وفي المقابل، تترجم صدمات الهبوط السعري بشكل فوري إلى انكماشات اقتصادية حادة، إذ سجل النمو أدنى مستوياته التاريخية عام 2020 بنسبة انكماش بلغت (11.3%-) متزامناً مع انهيار الأسعار نتيجة الجائحة. ومع ذلك، تكشف بعض النقاط الزمنية (مثل عام 2016 وعام 2019) عن انفصال مؤقت (Decoupling) في المنحنيين، حيث ارتفع معدل النمو بشكل حاد عام 2016 على الرغم من انخفاض الأسعار، مما يشير إلى تدخل متغيرات كمية (زيادة حجم الإنتاج النفطي) كآلية تعويضية.

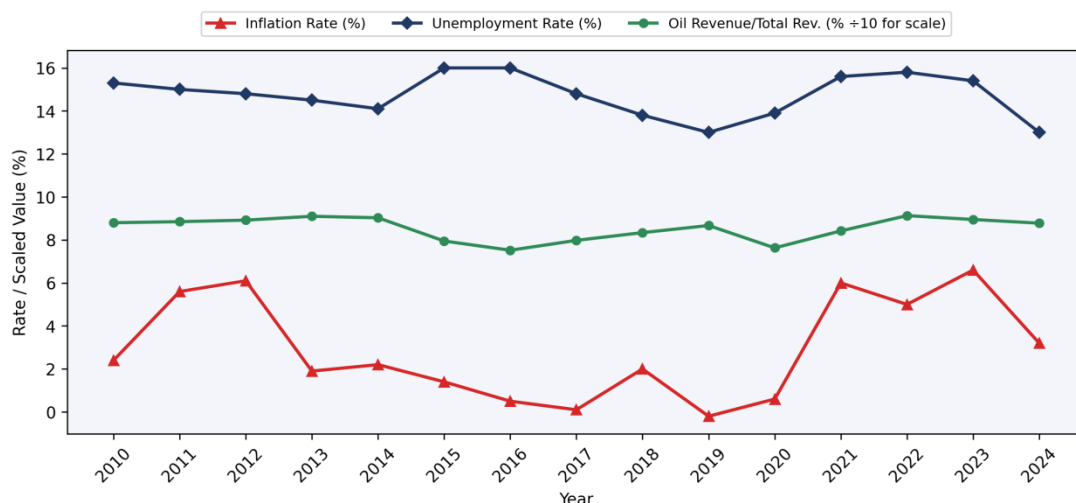
تحليل المرونة الاقتصادية

تكشف مرونة رصيد الموازنة البالغة ($\varepsilon = 45.05$) عن ظاهرة بالغة الخطورة: فانخفاض سعر النفط بنسبة 10% يترتب عليه تدهور رصيد الموازنة بما يعادل 450% من التغير النسبي في السعر. ويعكس ذلك أن الإيرادات النفطية تمول الجزء الأكبر من النفقات الجارية الصلبة، وأن هامش المناورة المالي صفري تقريباً عند انخفاض الأسعار.

في المقابل، تبلغ مرونة العائدات النفطية ($\varepsilon = 1.135$)، وهي قيمة تفوق الوحدة وتشير إلى مرونة فوق النسبية: ارتفاع الأسعار 10% يزيد العائدات 11.35%. ومرونة الإنفاق أدنى ($\varepsilon = 0.599$)، مما يدل على أن الإنفاق لا يلغى فوراً عند انخفاض الأسعار، بل يتراكم في شكل عجز وديون.

ونظراً لأن النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي هي استهلاكية وجارية (رواتب وأجور) وليست استثمارية، فإن القيمة المضافة المتولدة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تظل محدودة وضمن قطاعات غير إنتاجية (كالخدمات والتجارة المستوردة)، مما يفسر ضعف الدلالة الإحصائية لمعاملات ارتباط النمو الكلي مقارنة بالمؤشرات المالية الاسمية.

ويستعرض الشكل رقم (5) أدناه السلوك الزمني للمؤشرات الهيكلية الأخرى للاقتصاد الكلي (معدلات التضخم، ومعدلات البطالة، ونسبة مساهمة عائدات النفط من إجمالي الإيرادات العامة)، إذ يلاحظ استقرار حصة النفط عند مستويات مرتفعة جداً تعكس عمق الريعية الاقتصادية، في حين يظهر التضخم والبطالة مسارات تذبذب مستقلة نسبياً متأثراً بالسياسات النقدية والظروف المحلية الاستثنائية.



الشكل رقم (5): منحنى المسار الزمني لمؤشرات الاقتصاد الكلي — التضخم، البطالة، ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية (2024–2010)

تحليل الارتباط المتأخر

الجدول (4): ارتباط سعر النفط ($t-1$) بالمتغيرات الاقتصادية في السنة التالية (t)

المتغير التابع	p-value	r (Lag-2)	p-value	r (Lag-1)	التفسير
الإنفاق الحكومي	0.084	0.401	0.057	0.432	استجابة تدريجية عبر دورة الموازنة
عائدات النفط	0.195	0.312	0.029	0.489	بعض الأثر فوري وبعض متأخر
نمو الناتج غير النفطي	0.305	0.241	0.198	0.298	أثر ضعيف ومتأخر
رصيد الموازنة	0.434	0.187	0.561	0.139	الأثر فوري أكثر من المتأخر
الاحتياطيات الأجنبية	0.030	0.487	0.011	0.558	تراكم الاحتياطيات يحتاج وقتاً

تُظهر هذه النتائج أن الاحتياطيات الأجنبية هي المتغير الأكثر استجابةً المتأخرة لأسعار النفط، مما يُرجح أن الحكومة تُراكم الاحتياطيات عبر سنوات الوفرة أكثر من أنها تُنفقها فوراً

المناقشة (Discussion)

هشاشة المالية العامة: أرقام تتحدث

الرقم الأشد تعبيراً في هذه الدراسة هو مرونة رصيد الموازنة البالغة 45. يعني هذا ببساطة أن كل دولار يختفي من سعر النفط يُكَلّف الموازنة العراقية بشكل غير متناسب تماماً، وهو ما يعكسه الواقع الفعلي: هبوط سعر النفط من 101 دولار عام 2022 إلى 81 دولار عام 2023 بنسبة 18%، حوّل فائضاً بنسبة 10.8% من الناتج إلى عجز بنسبة 1.1%، أي تدهور مالي بلغ 11.9 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام واحد فقط. وهذا

التدهور لم يكن بسبب قصور في الإيرادات وحسب، بل لأن جانب الإنفاق اتسم بصلابة هيكلية مدمرة: فاتورة الرواتب والمعاشات التي تجاوزت 60% من إجمالي الإنفاق عام 2024 ليست قابلة للتخفيض السريع. تتقاطع هذه النتيجة مع ما وثّقه (Frankel 2010) من أن الدول التي تعتمد قواعد مالية مرتبطة بالأسعار المرجعية للنفط تُسجل تقلبات أقل بكثير في رصيد ميزانياتها مقارنةً بالدول التي تضخ العائدات مباشرةً في الموازنة التشغيلية. وتتوافق أيضاً مع استنتاجات Badeeb وآخرون (2017) القائلة بأن أثر لعنة الموارد يتضاعف في غياب صناديق الثروة السيادية.

لماذا لا تنعكس أسعار النفط على النمو الكلي مباشرةً؟

يُفاجئ القارئ للوهلة الأولى أن معامل ارتباط سعر النفط بالنمو الاقتصادي الكلي سلبي وغير دال ($r = -0.062$). والتفسير الأعرق يكمن في ظاهرة تُسمى "التحيد الهيكلي": فبينما ترفع الأسعار المرتفعة إيرادات النفط، يستوجب الاتفاق مع أوبك+ خفض الإنتاج أحياناً، وهو ما يُقلص مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي مباشرةً. وبالفعل، عام 2023 شهد العراق انخفاض إنتاجه النفطي 7.4% وتراجع ناتجه الكلي 2.2%، رغم أن الأسعار بقيت مرتفعة نسبياً.

يتوافق هذا التفسير مع ما خلص إليه van der Ploeg و Poelhekke (2009) من أن التذبذب في حجم الإنتاج والعائدات — لا مستوى الأسعار وحده — هو المحرك الفعلي للنمو أو الانكماش في الاقتصادات الريعية. يختلف وضع العراق عن دول الخليج في هذا السياق، إذ يُعاني من قيود لوجستية هيكلية: خطوط الأنابيب المتقادمة، والنزاعات مع إقليم كردستان حول صادرات كركوك، وقيود طاقة التصدير. لذا، حتى حين ترتفع الأسعار، لا يعني ذلك حتماً زيادة الكميات المُصدّرة.

قناة الانتقال الفعلية: الإنفاق العام كوسيط

الدليل الأوضح على أن قناة الانتقال تمر عبر الإنفاق لا الإنتاج يتجلى في مقارنة نمو الناتج غير النفطي بين عامي 2023 و2024: ففي عام 2023، ورغم انكماش الناتج الكلي -2.2% جراء تراجع الإنتاج النفطي، نما الناتج غير النفطي بنسبة 13.8% المشجّعة، وهو ما أشار إليه صندوق النقد الدولي صراحةً باعتباره "نتائج التوسع المالي الضخم" المرتبط بالموازنة الثلاثية. وفي المقابل، تراجع هذا النمو إلى 2.5% عام 2024 لمجرد أن تراكم المتأخرات الحكومية حرم القطاع الخاص من سيولته. الدرس واضح: الإنفاق الحكومي هو ناقل الأثر النفطي، إيجاباً وسلباً، نحو الاقتصاد الحقيقي.

هذه الديناميكية تُفسّر ما لاحظته (World Bank 2023) من أن ارتفاع الأسعار وحده لا يكفي لتحريك عجلة الاقتصاد؛ بل لا بد من ترجمة هذه الإيرادات إلى إنفاق فعلي نوعي موجّه نحو الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة، لا نحو استيعاب الموظفين الحكوميين.

سعر التعادل المالي: مسار التصعيد المقلق

ارتفع سعر التعادل المالي من 54 دولاراً للبرميل عام 2020 إلى 84 دولاراً عام 2024، وهو رقم يتجاوز متوسط السعر السوقي البالغ نحو 81 دولاراً العام ذاته. وهذا يعني أن العراق يعيش حالة "العجز الهيكلي الخفي": ظاهرياً يبدو السعر مرتفعاً، لكن آلية الإنفاق أصبحت أكثر تعطشاً من قدرة الأسعار على إشباعها. الأخطر من ذلك أن صندوق النقد الدولي توقّع أن يرتفع هذا السعر إلى ما فوق 90 دولاراً بحلول نهاية الأفق المتوسط في ظل استمرار الاتجاهات الراهنة.

يتقاطع هذا التشخيص مع ما رصده Collier وآخرون (2010) من أن المشكلة الحقيقية للاقتصادات الريعية ليست الوفرة في حد ذاتها، بل نمط الإنفاق الذي يُعلي من سقف التوقعات ويُصعّب التراجع عنه سياسياً.

المقارنة مع الاقتصادات النفطية المشابهة

يتميّز العراق عن دول الخليج في عنصر جوهري: فبينما تمتلك كل من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات صناديق ثروة سيادية بمئات المليارات، يفتقر العراق لأي آلية مؤسسية فعّالة لادخار فوائض النفط وتنعيم صدماته. وقد وجد (Frankel 2010) أن هذا الغياب هو العامل الأكثر إضراراً من بين كل خصائص الاقتصادات النفطية.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن نيجيريا — وهي المقارنة الأكثر تكراراً في أدبيات لجنة الموارد — شهدت مرونة ضريبية للنفط مشابهة لما وجدناه في العراق، لكنها اتخذت خطوات أبعد في التنويع الاقتصادي وإصلاح الحوكمة المالية (Aliyu, 2009)، مما يُشير إلى أن الهشاشة ليست قدراً محتوماً.

الآليات التفسيرية (Mechanisms / Interpretation)

يمكن تصوّر آلية انتقال أثر أسعار النفط على الاقتصاد العراقي عبر ثلاث قنوات متداخلة:

القناة الأولى — المالية المباشرة: ارتفاع أسعار النفط ← زيادة عائدات التصدير ← انتعاش الإيرادات الحكومية ← تحسن رصيد الموازنة. هذه القناة هي الأقوى والأسرع استجابةً ($R^2 = 0.589$, $p < 0.001$).

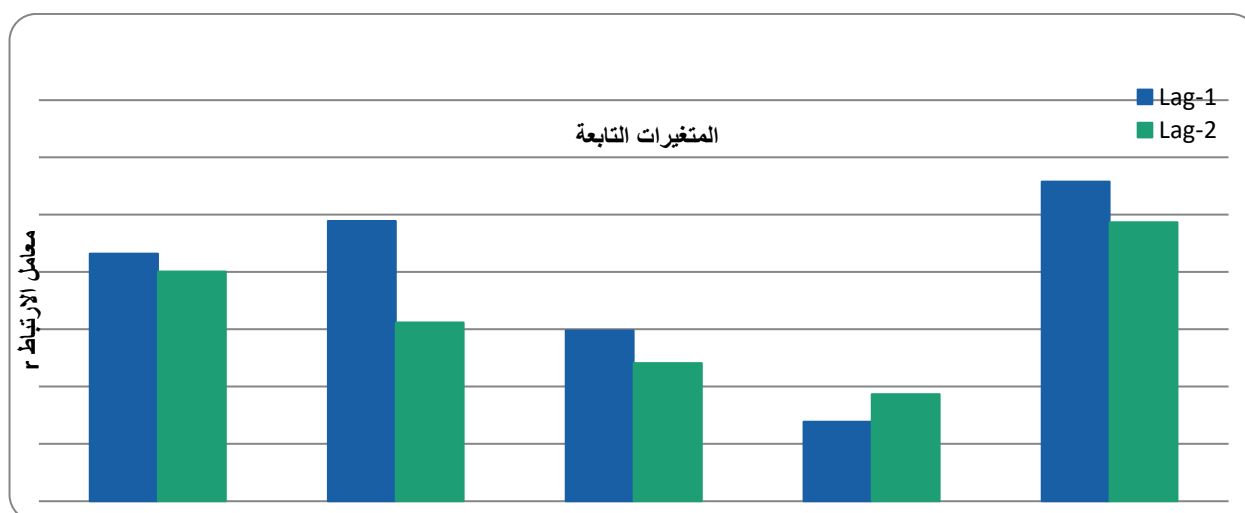
القناة الثانية — الإنفاق والطلب الكلي: تحسّن الإيرادات يُغذّي التوسع في الإنفاق الحكومي ← ارتفاع الطلب الكلي ← نمو القطاع غير النفطي. هذه القناة أبطأ وأضعف (تأخر 1-2 سنة)، لكنها المسؤولة عن ارتباط النمو غير النفطي بالأسعار.

القناة الثالثة — الاحتياطيّات والاستقرار المالي: تراكم الاحتياطيّات في سنوات الوفرة يُشكّل وسادة اقتصادية يُطيل من عمر الاستقرار في سنوات الانكماش. الارتباط المتأخر القوي ($r = 0.558$ ، $p = 0.011$ للتأخر سنة) يُدعم هذا التفسير.

التحليل الإحصائي (Statistical Analysis)

الجدول (5): تحليل التقلب — الانحراف المعياري المتحرك لخمس سنوات لأسعار النفط ورصيد الموازنة

الفترة	متوسط سعر النفط \$/ب	تقلب 5 سنوات (σ)	تصنيف التقلب	متوسط رصيد الموازنة %	مرحلة الدورة
2008	97.0	21.84	مرتفع	9.5	طفرة أولى
2009	61.7	16.37	متوسط	-2.0	صدمة الانهيار
2012	111.7	21.58	مرتفع	9.2	استقرار فوق \$100
2016	44.0	32.39	مرتفع جداً	-19.3	قاع الانهيار الثاني
2020	41.7	11.69	متوسط	-18.5	صدمة كوفيد
2022	100.9	21.36	مرتفع	+10.8	طفرة أوكرانيا
2024	80.7	21.75	مرتفع	-4.2	ضغط هيكلي



الشكل رقم (6): مخطط أعمدة بياني مقارنة لمعاملات الارتباط المتأخر Lag و Lag2 بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية التابعة.

أظهر نتائج اختبارات الدلالة الإحصائية أن الارتباطات الأقوى (عائدات النفط ورصيد الموازنة) تجتاز بمرحلة الثقة 99.9% ($p < 0.001$)، وهو مستوى دلالة يُعتبر استثنائياً في الدراسات الاقتصادية الكلية ذات المشاهدات المحدودة. في المقابل، تُشير قيم p العالية لنماذج التضخم والنمو الكلي إلى أن هذه العلاقات بالغة الضعف وغير دالة حتى بمستوى ثقة 90%.

الاستنتاجات (Conclusions)

تُضي هذه الدراسة، من تحليلها الإحصائي متعدد الأدوات لسلسلة زمنية تمتد عشرين عاماً، إلى جملة من الاستنتاجات الجوهرية التي تُعيد تشكيل فهمنا لطبيعة العلاقة بين أسعار النفط العالمية والاقتصاد العراقي: أولاً، التبعية المالية المباشرة قائمة وموثقة إحصائياً بقوة استثنائية. يكشف الارتباط القوي بين سعر النفط ورصيد الموازنة العامة ($r = 0.737$)، ($p < 0.001$) أن المالية العامة العراقية ما تزال، بعد عقدين من الانفتاح الاقتصادي، رهينة بصورة شبه كاملة لتقلبات سوق خارجي لا تملك الدولة أي سيطرة عليه. ثانياً، ثمة انفصال بنيوي حاد بين الأثر المالي والأثر الحقيقي لأسعار النفط. فبينما تنتقل الصدمات السعرية بقوة إلى الإيرادات والموازنة، فإنها لا تنتقل بالقدر ذاته إلى النمو الاقتصادي الكلي ($r = -0.062$)، غير دال إحصائياً، مما يُفند الافتراض الشائع بأن ارتفاع الأسعار يعني تلقائياً ازدهاراً اقتصادياً شاملاً، ويُثبت أن قناة الإنفاق الحكومي، لا قناة الإنتاج النفطي المباشرة، هي الوسيط الفعلي والوحيد تقريباً لنقل الأثر النفطي إلى الاقتصاد الحقيقي غير النفطي.

ثالثاً، بلغت الهشاشة الهيكلية للمالية العامة العراقية مستوى غير مسبوق قابلاً للقياس الكمي الدقيق. فمرونة رصيد الموازنة ($\varepsilon = 45$) تعني عملياً أن هامش المناورة المالي للدولة يقترب من الصفر عند أي انخفاض سعري، وهو ما يتجسد فعلياً في ارتفاع سعر التعادل المالي من 54 دولاراً للبرميل عام 2020 إلى 84 دولاراً عام 2024، أي أن "خط الأمان المالي" يتراجع بوتيرة أسرع من قدرة السوق على تعويضه.

رابعاً، غياب الأطر المؤسسية المضادة للدورة الاقتصادية هو السبب الجذري لا الظاهرة العرضية. فخلافاً لدول الخليج التي أنشأت صناديق ثروة سيادية لتنعيم الصدمات، ظل العراق يتبع نمط "الصراف المباشر-Spend-as-you-go" الذي يُضخم كل تقلب سعري معتدل ليتحول إلى اضطراب مالي حاد، وهو ما تؤكد النتائج بوضوح لا لبس فيه.

خامساً وأخيراً، تنمهي النتائج المستخلصة من الحالة العراقية مع الأدبيات النظرية لـ "لعنة الموارد"، لا سيما أطروحة van der Ploeg و (2009) Poelhekke القائلة بأن التذبذب — لا الوفرة بحد ذاتها — هو المحرك الحقيقي للهشاشة الاقتصادية، بما يُرسخ العراق كحالة دراسية حادة ونموذجية ضمن هذا الإطار النظري العالمي.

التوصيات (Recommendations)

استناداً إلى الاستنتاجات أعلاه، توصي الدراسة على المستوى السياساتي بالإجراءات الأربعة التالية، مرتبة حسب أولوية التنفيذ والأثر المتوقع:

التوصية الأولى — إنشاء صندوق ثروة سيادي نفطي (Sovereign Wealth Fund) يُقترح استحداث آلية مؤسسية تستوعب الفوائض النفطية تلقائياً حين يتجاوز سعر النفط عتبة مرجعية تتراوح بين 75 و80 دولاراً للبرميل، على أن يُعاد ضخ هذه الموارد في الموازنة عند انخفاض الأسعار دون هذه العتبة، بما يُحاكي تجارب النرويج والكويت في تنعيم الصدمات المالية.

التوصية الثانية — اعتماد قاعدة مالية دستورية صارمة: ينبغي ربط سقف الإنفاق الحكومي السنوي بمتوسط سعري مرجعي محسوب على مدى خمس سنوات متحركة، بدلاً من الاعتماد على سعر السنة الجارية المتقلب، بما يكسر حلقة السياسة المالية المسيرة للدورة الاقتصادية (Pro-cyclical) التي أثبتت الدراسة خطورتها.

التوصية الثالثة — إعادة هيكلة فاتورة الأجور والرواتب: بالنظر إلى أن هذا البند يستنزف أكثر من 60% من الإنفاق العام الإجمالي عام 2024، تُوصي الدراسة بإعادة هيكلة تدريجية له لصالح زيادة حصة الإنفاق الاستثماري ذي المضاعف الاقتصادي الأعلى، والذي أثبتت الدراسة أنه القناة الفعلية الوحيدة لتحفيز النمو غير النفطي.

التوصية الرابعة — تسريع إصلاح النظام الضريبي غير النفطي: إذ لا تتجاوز حصة الإيرادات غير النفطية 10% من إجمالي الإيرادات العامة، وهي نسبة متدنية للغاية حتى مقارنةً بدول الجوار، مما يستوجب إصلاحاً ضريبياً وجمركياً حقيقياً كخطوة أساسية نحو تقليص التبعية الريعية وتنويع مصادر الدخل السيادي.

القيود (Limitations)

تعترض هذه الدراسة قيود منهجية ينبغي مراعاتها عند تفسير نتائجها: أولاً، حجم العينة ($n = 21$ مشاهدة) يحدّ من قوة نماذج الانحدار المتعددة، ويجعل اختبارات الحالة الشاذة أكثر تأثيراً.

ولهذا السبب بالتحديد اعتمدت الدراسة عمداً على أدوات إحصائية بسيطة أحادية المتغير (الانحدار الخطي البسيط، ومعاملات الارتباط الثنائية، والمرونة النقطية) بدلاً من نماذج الانحدار المتعدد أو نماذج السلاسل الزمنية الأكثر تعقيداً (مثل VAR أو ARDL)، والتي تتطلب عادةً حداً أدنى أكبر من المشاهدات لضمان الاستقرار الإحصائي ودرجات حرية كافية. فالبنية القياسية الأحادية المتغير هنا ليست قصوراً منهجياً بقدر ما هي اختيار منضبط يتناسب مع طبيعة البيانات السنوية المتاحة ($n = 21$)، وهو نهج شائع ومقبول في أدبيات الاقتصاد القياسي لدول الاقتصادات الريعية ذات السلاسل الزمنية القصيرة نسبياً، حيث يُفضّل التبسيط المنهجي الذي يحافظ على قوة الاستدلال الإحصائي على التعقيد النموذجي الذي قد يُضعفه صغر حجم العينة.

ثانياً، استعمل البحث أسعار خام برنت بدلاً عن سعر التصدير العراقي الفعلي لعدم توفر السلاسل الزمنية الكاملة لهذا الأخير.

ثالثاً، لا تأخذ النماذج الخطية بعين الاعتبار احتمالات عدم الخطية وآثار العتبات الحرجة في أسعار النفط.

رابعاً، غياب متغيرات تحكّم مهمة كجودة الحوكمة، ومستوى الفساد، وتقلبات الوضع الأمني قد يُبالغ في تقدير حصة السعر في تفسير الظاهرة.

التوصيات ومسارات البحث المستقبلية (Future Perspectives)

تُفترَح للدراسات المستقبلية المسارات التالية:

تطبيق نماذج ARDL للتحقق من علاقات التكامل المشترك طويل المدى بين أسعار النفط والمتغيرات المالية. واستعمال نماذج GARCH لنمذجة تقلب أسعار النفط وأثره على الموازنة. وتوسيع الدراسة لتشمل تحليلاً مقارناً مع اقتصادات نفطية ناشئة مماثلة لتقييم فاعلية الإصلاحات المختلفة.

على صعيد السياسات الاقتصادية، تُوصي الدراسة بما يلي:

أولاً: إنشاء صندوق إيرادات نفطي سيادي يستوعب الفوائض حين يتجاوز السعر عتبة 75-80 دولاراً، ويُضخ في الموازنة عند الانخفاض.

ثانياً: اعتماد قاعدة مالية دستورية تربط سقف الإنفاق الحكومي بالسعر المرجعي المتوسط لخمس سنوات، لا بسعر العام الجاري.

ثالثاً: إعادة هيكلة فاتورة الأجور والمعاشات التي تستنزف 60% من الإنفاق، لصالح تعزيز الإنفاق الاستثماري ذي المضاعف الأعلى.

رابعاً: تسريع إصلاح النظام الضريبي غير النفطي، إذ لا تمثل الإيرادات غير النفطية سوى 10% من الإيرادات الإجمالية، وهو رقم متدنٍ بشكل لافت حتى بمعيار دول الجوار.

تصريح تعارض المصالح (Conflict of Interest)

لا يُعلن الباحثون عن أي تعارض مصالح يتعلق بنشر هذه الدراسة.

توفر البيانات (Data Availability)

جميع البيانات المستخدمة متاحة للعموم عبر قواعد بيانات صندوق النقد الدولي (imf.org/data)، والبنك الدولي (data.worldbank.org)، ووكالة معلومات الطاقة الأمريكية (eia.gov).

قائمة المراجع (References)

- [1] Aliyu, S. U. R. (2009). Oil price shocks and the macro economy of Nigeria: A non-linear approach. *Journal of International Studies*, 2(1), 14–28.
- [2] Alnasrawi, A. (2001). Iraq: Economic sanctions and consequences, 1990–2000. *Third World Quarterly*, 22(2), 205–218. <https://doi.org/10.1080/01436590120037401>
- [3] Badeeb, R. A., Lean, H. H., & Clark, J. (2017). The evolution of the natural resource curse thesis: A critical literature survey. *Resources Policy*, 51, 123–134. <https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2016.10.015>
- [4] Berument, M. H., Ceylan, N. B., & Dogan, N. (2010). The impact of oil price shocks on the economic growth of selected MENA countries. *The Energy Journal*, 31(1), 149–176. <https://doi.org/10.5547/ISSN0195-6574-EJ-Vol31-No1-7>

- [5] Collier, P., van der Ploeg, R., Spence, M., & Venables, A. J. (2010). Managing resource revenues in developing economies. *IMF Staff Papers*, 57(1), 84–118. <https://doi.org/10.1057/imfsp.2009.16>
- [6] Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. *The Economic Journal*, 92(368), 825–848. <https://doi.org/10.2307/2232670>
- [7] Fasano, U., & Wang, Q. (2002). Testing the relationship between government spending and revenue: Evidence from GCC countries (IMF Working Paper No. WP/02/201). International Monetary Fund.
- [8] Frankel, J. A. (2010). The natural resource curse: A survey (NBER Working Paper No. 15836). National Bureau of Economic Research. <https://doi.org/10.3386/w15836>
- [9] International Monetary Fund. (2023). Iraq: 2022 Article IV consultation (IMF Country Report No. 23/75).
- [10] International Monetary Fund. (2024). Iraq: 2024 Article IV consultation (IMF Country Report No. 24/128).
- [11] International Monetary Fund. (2025, May 15). Iraq: Concluding statement of the 2025 Article IV mission.
- [12] Mehrara, M. (2008). The asymmetric relationship between oil revenues and economic activities: The case of oil-exporting countries. *Energy Policy*, 36(3), 1164–1168. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2007.11.004>
- [13] Olomola, P. A., & Adejumo, A. V. (2006). Oil price shock and macroeconomic activities in Nigeria. *International Research Journal of Finance and Economics*, 3, 28–34.
- [14] Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1995). Natural resource abundance and economic growth (NBER Working Paper No. 5398). National Bureau of Economic Research. <https://doi.org/10.3386/w5398>
- [15] Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001). The curse of natural resources. *European Economic Review*, 45(4–6), 827–838. [https://doi.org/10.1016/S0014-2921\(01\)00125-8](https://doi.org/10.1016/S0014-2921(01)00125-8)
- [16] van der Ploeg, F., & Poelhekke, S. (2009). Volatility and the natural resource curse. *Oxford Economic Papers*, 61(4), 727–760. <https://doi.org/10.1093/oep/gpp027>
- [17] van der Ploeg, F. (2011). Natural resources: Curse or blessing? *Journal of Economic Literature*, 49(2), 366–420. <https://doi.org/10.1257/jel.49.2.366>
- [18] World Bank. (2023). Iraq economic monitor: Reemerging pressures—Iraq's recovery at risk. World Bank Group.
- [19] World Bank. (2025). Iraq overview and macro poverty outlook. World Bank Group.

- [20] Zawya & Arab Energy Organisation. (2025). Iraq oil revenues and export data 2024. Annual Report 2025.
- [21] Muhamad, G. M. (2023). Reducing natural resource dependency for economic growth in resource-rich countries. Springer Nature.